المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

21 ديسمبر/كانون الأول 2023

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس،

1. كان عام 2023 عاماً صعباً آخر على سوريا. فقد شهد زلازل مدمرة، وارتفاع كبير في مستوى الاحتياجات الإنسانية، وتراجع الاقتصاد إلى مستوياتٍ منخفضة، بالإضافة إلى أسوأ أعمال عنف منذ ثلاث سنوات. وشهد أيضاً انفتاحاً دبلوماسياً جديداً، لكنه لم يؤد إلى تغييرات ملموسة على الأرض تنعكس على حياة السوريين. باختصار: لقد كان عاماً مأساوياً آخر على المدنيين السوريين، الذين عانوا من القتل والجرح والتشريد والاحتجاز والاختطاف بأعدادٍ مقلقة، في وقت لم يشهدوا فيه أي تحركاتٍ ملموسة نحو مستقبل أفضل. وبدلاً من ذلك، وعلاوة على كل مصادر المعاناة الأخرى، يواجه السوريون الآن خطر التصعيد الإقليمي الذي يُعد بمثابة سكب المزيد من الزيت على النار.

السيد الرئيس،

2. لقد شهدت الأسابيع الأخيرة تكثيفاً جديداً للآثار غير المباشرة الناجمة عن التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. فقد شهدنا الأحداث التالية:

– غاراتٍ جوية متعددة منسوبة إلى إسرائيل في جميع أنحاء سوريا، أفادت الحكومة السورية أنها أدت إلى خروج مطاري دمشق وحلب عن الخدمة. وحالياً، مطار اللاذقية هو المطار الوحيد العامل، مما يؤثر على حركة الملاحة الجوية المدنية والعمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

– وقد اطلعنا على تقاريرٍ متعددة عن إطلاق صواريخ من جنوب سوريا عبر الجولان السوري المحتل باتجاه إسرائيل، وإطلاق نار من جيش الدفاع الإسرائيلي.

– وهجمات شبه يومية على مواقع أمريكية في شمال شرق سوريا.

3. وبالتوازي السيد الرئيس، يتواصل العُنف في كافة ساحات القتال في سوريا، بل ويتصاعد مرة أخرى في بعض المناطق، مع ورود تقارير مقلقة عن سقوط ضحايا من المدنيين. لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية فقط ما يلي:

– تصاعد العنف في شمال غرب سوريا حيث تكثفت الضربات الجوية الموالية للحكومة، وكذلك الاشتباكات على خطوط التماس، مع عمليات قصف خطيرة للغاية من قبل القوات الحكومية على إدلب. كما كثفت "هيئة تحرير الشام" المدرجة على قائمة الإرهاب وقوات المعارضة المسلحة من قصفها، بما في ذلك على نبل والزهراء في حلب.

– المزيد من الهجمات بالمُسيرات منسوبة إلى هيئة تحرير الشام وجهات فاعلة أخرى متمركزة في إدلب على مواقع للحكومة السورية واعتراض القوات الحكومية لها.

– غارات بُمسيرات تركية وتبادل للقصف المدفعي بشكلٍ مكثف بين القوات التركية وقوات المعارضة المسلحة من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى.

– استمرار الهجمات التي تشنها بعض القبائل العربية على مواقع قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور، مع ورود تقارير عن قصف حكومي أيضاً على مواقع قوات سوريا الديمقراطية.

– استمرار هجمات داعش في البادية الشمالية الشرقية والوسطى.

– اشتداد الاشتباكات بين الجيش الأردني والمهربين على الحدود السورية الأردنية مع صدور عدة إعلانات رسمية أردنية عن أحداث على الحدود أدت إلى سقوط عدد من القتلى في صفوف قوات حرس الحدود الأردنية.

– والاغتيالات المستمرة والحوادث الأمنية الأخرى في إطار استمرار حالة عدم الاستقرار في الجنوب الغربي.

السيد الرئيس،

4. هناك حاجة ملحة إلى ممارسة كافة الأطراف الفاعلة، السورية وغير السورية، لأقصى درجات ضبط النفس. ولا ينبغي أن يتوهم أي طرف أن الوضع الراهن الجديد الذي يتسم بالتصعيد المستمر هو أمر قابل للاستدامة بأي حال من الأحوال. فأي زيادة كبيرة في معدلات التصعيد سيكون له عواقب مدمرة في ظل وضع شديد الهشاشة تعد أحد سماته الرئيسية تواجد سلطات أمر واقع وجيوش أجنبية تعمل على الأرض.

5. نحن بحاجة بدلاً من ذلك إلى رؤية تهدئة مستدامة في سوريا، وصولاً إلى وقف إطلاق نار على المستوى الوطني، وانتهاج مقاربة تعاونية لمواجهة الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى أن تلتزم كافة الجهات الفاعلة بشكلٍ كامل بمعايير للقانون الإنساني الدولي لضمان حماية المدنيين والبني التحتية المدنية.

السيد الرئيس،

6. الظروف الاجتماعية والاقتصادية في سوريا غير مستدامة أيضاً وعلى حافة الانهيار. في وقتٍ يتضاءل فيه التمويل الدولي وترتفع مستويات الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى معدلاتٍ لها، بشكل يُهدد الأمن الغذائي. وسنستمع إلى المزيد في هذا الشأن من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. اسمحوا لي هنا أن أوجه نداءً قوياً إلى الجهات المانحة لتمويل جميع جوانب خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. وعقب انتهاء الصلاحية الممنوحة من قبل هذا المجلس لعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، يجب مواصلة البحث عن حلول لضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر الخطوط.

7. وفي الوقت نفسه، يُعاني الاقتصاد من أزمة شديدة ومتصاعدة بسبب عدة عوامل عرضتها أمام هذا المجلس، كما تتعرض البُنى التحتية الحيوية بما في ذلك الكهرباء لضغوط كبيرة. ومن الضروري ضمان تجنب وتخفيف أي آثار سلبية للعقوبات على السوريين العاديين، بما في ذلك الجهود المستمرة والفعالة التي يجب أن تبذلها الدول التي تفرض العقوبات لمواجهة مسألة الافراط في الامتثال.

8. وبالمثل، فإن الشواغل الأساسية التي ما زال النازحون يذكرونها – وهي سبل العيش من جهة وقضايا الحماية من جهة أخرى – تعني أن اللاجئين والنازحين لا زالوا لا يرون الظروف الملائمة لعودة آمنة وكريمة وطوعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن قنوات الحوار مستمرة حيث نواصل وزملائنا في المجال الإنساني تقييم ما أعلنت عنه الحكومة السورية من إجراءات في الفترة الأخيرة.

السيد الرئيس،

9 – إن ما نشهده من تحدياتٍ على الأرض ما هي إلا عرض من أعراض صراع لا يُمكن لجهةٍ واحدة أو مجموعة من الجهات الفاعلة أن تحله بمفردها. كما لا يُمكن معالجة هذه التحديات بشكلٍ مستدام دون عملية سياسية تحقق تقدماً حقيقياً نحو حل سياسي يُعالج القضايا الواردة في قرار مجلس الأمن 2254.

10. لقد سنحت لي الفرصة لمناقشة التطورات المتعلقة بالعملية السياسية والتأكيد على أهمية دفعها إلى الأمام في لقائي بنائب وزير الخارجية السوري في جنيف، ورئيس هيئة التفاوض السورية في الدوحة. وقد وجهت رسائل مماثلة إلى الأطراف الرئيسية هذا الشهر، في مشاوراتي مع مسؤولين رفيعي المستوى من روسيا والولايات المتحدة وإيران والدول العربية والأوروبية واليابان حيث قمت بتذكير الجميع بأن التعاون الدولي ضروري لإعادة العملية السياسية السورية إلى مسارها الصحيح.

السيد الرئيس،

11. إن تعطيل عمل اللجنة الدستورية لمدة عام ونصف العام بسبب ما يجب أن تكون قضايا ثانوية، أي مقر انعقاد الاجتماعات، كان بمثابة إشارة خاطئة وانتكاسة للعملية السياسية. وعلى الرغم من الطبيعة غير السورية لتلك القضايا، إلا أنني بذلت قصارى جهدي لتسهيل الوصول إلى حل، وأقدر الجهود التي بذلها آخرون في هذا الشأن أيضاً. وعلى الرغم من ذلك، أستطيع أن أؤكد من خلال مشاوراتي الواسعة أنه لا يوجد مقر في المنطقة متوافر حالياً ويحظى بإجماع كافة الأطراف، كما لا توجد بالفعل أية مؤشرات على أن هذا الوضع سيتغير قريباً.

12 – وفي ظل هذه الظروف، أناشد الجميع بالتوصل إلى حل عملي للمضي قدماً. فدعونا نحترم جميعاً طبيعة اللجنة الدستورية كونها مساراً بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة. فالالتزامات التي تعهدت بها الأطراف السورية عندما وافقت على تشكيل اللجنة – وتحديداً بضرورة أن تعمل اللجنة بشكلٍ مستمر في جنيف – ينبغي أن تُحدد طريق المضي قدماً. نعم، يمكننا الاستمرار في البحث عن مقرات بديلة، ولكن في غضون ذلك، يتعين علينا أن نتعاون من أجل تمكين اللجنة الدستورية من الانعقاد من جديد في جنيف.

13. واسمحوا لي أيضاً أن أذكّر المجلس بأن المقترحات الخاصة بتدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة ما زالت مطروحة على الطاولة ومن شأنها أن تعود بالنفع على جميع السوريين وأن تعطي زخماً مهماً للعملية السياسية. فهناك حاجة للانخراط والتنسيق وتبادل المعلومات للانتقال من مرحلة الإشارات الغامضة إلى عملية بناء ثقة حقيقة من خلال إجراءاتٍ منسقة ومتبادلة وقابلة للتحقق. فهناك خطوات ملموسة يُمكن القيام بها إذا عملنا بهذه الطريقة. وما زلت أبذل مساعي حميدة مع الأطراف السورية والأطراف الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

14. تعتمد العملية السياسية ذات المصداقية أيضاً على مشاركة أكبر طيف من السوريين. ففي السنوات الثماني التي تلت إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني، تم إحراز تقدم كبير في عمل المجتمع المدني السوري بمختلف أنواعه وخلفياته، من حيث القدرة على العمل سوياً بشكلٍ متزايد، فهم يشكلون مصدراً للمشورة والإلهام، ويعملون على دعم بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية ويساهمون في عمليات الإغاثة الإنسانية وفي يعملون في مجال المناصرة. لقد سعدت للغاية بالنقاشات التي دارت خلال لقاء افتراضي عقدته مع أكثر من 130 مشارك في غرفة دعم المجتمع المدني من جميع أنحاء سوريا، من المقيمين داخل سوريا أو في دول الجوار أو في الشتات.

15. لقد سعدت أيضاً بالتشاور مع المجلس الاستشاري النسائي هذا الشهر. وما زالت عضواته يشعُرن بقلقٍ بالغ إزاء احتمال تصاعد العنف في المنطقة وتراجع التركيز على سوريا. كما شاركت عضوات المجلس مع أعضاء شبكة النساء وسيطات السلام في المتوسط ودرسن طرق تعزيز الدور السياسي للمرأة في سياقات مختلفة في سوريا والمنطقة.

السيد الرئيس،

16. مع اقتراب عام 2023 من نهايته، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن نشهد تجدداً للعنف وارتفاعاً في معدلات الإحباط الشعبي، بما في ذلك الاحتجاجات الشعبية، التي بلغت ذروتها في وقتٍ لاحق من العام. حدث هذا في الوقت الذي لم تتحقق فيه التطلعات السياسية التي أثارتها التحركات الدبلوماسية المختلفة، حيث بدأ الزخم في التلاشي شيئاً فشيئاً.

17. وينبغي أن يذكرنا هذا الأمر بأن الوضع الراهن غير مقبول وغير قابل للاستدامة، وأن هذا الصراع لا يمكن تركه دون معالجة. ويُظهر أيضاً أنه من غير المرجح أن تنجح المقاربات الجزئية في معالجة عمق مأساة السوريين أو في احتواء الصراع. وبالتالي فهناك حاجة واضحة في 2024 لإعادة التركيز على العملية السياسية التي دعا إليها القرار 2254 قبل ثماني سنوات.

18 – فهناك حاجة خلال العام المقبل إلى ضخ زخم جديد في عملية البحث عن حل وسط وصولاً إلى مسار سياسي يسمح بالمضي قدماً. وأناشد الجميع بالتصرف بطريقة تُمكن اللجنة الدستورية من استئناف عملها، في البداية على الأقل في جنيف، والاتفاق على تدابير بناء ثقة متبادلة، ومتوازية، وقابلة للتحقق، وتنفيذها. وبالمثل، أذكركم جميعاً أن تلك الإجراءات مع هي إلا نقاط دخول، ولكن لا يُمكنها في حد ذاتها أن تحل الصراع. فيجب علينا أن نتطلع إلى الانخراط في معالجة مجموعة شاملة من القضايا التي

تهم الأطراف المعنية، بفكرٍ جديد وطاقة متجددة، ووضع الأساس لنهج واقعي وشامل ومتعدد الأطراف يضم كافة الجهات الفاعلة ويُعالج القضايا الكامنة في قلب الصراع. فهذا هو السبيل لوقف موجة العنف والتدهور السريع للوضع الاجتماعي والاقتصادي/الإنساني والتحرك نحو تسوية سياسية تفاوضية تُمكن السوريين من تحقيق تطلعاتهم المشروعة واستعادة سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن 2254.